ثالثاً :

مسائل لم تتعرض لها كتب الخلاف النحوي

(نسجتها على نول الأنباري)

وفيه مسألتان :

١ - موصولية (أل).

٢- الظرف والمجرور.

المسألة الثالثة عشرة

موصولية أل (١)

توطئة : الموصولات علي قسمين :

أ – حرفية ب – اسمية

أما الحرفية : فهي كل حرف يؤول مع ما بعده بمصدر وهي خمسة أحرف :

الأول: (أنْ) المصدرية، وتوصل بالفعل المتصرف مطلقا مثل : عجبت من أن **يفوز زيد أي** : عجبت من فوزه. فإذا وقع بعدها فعل غير متصرف فهي مخففة من الثقيلة قال تعالي (وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى)[٢] واسمها مستتر قبل الجامد والتقدير «والله أعلم» أنه.

الثاني: (أنّ) المشددة مفتوحة الهمزة : وتوصل باسمها وخبرها مثل : علمت أنك سافرت، أي : علمت سفرك.

الثالث: (كي) وتوصل بالفعل المضارع فقط مثل : جئت لكي تكرم زيدا، أي جئت لإكرامه.

الرابع: (ما) المصدرية، ظرفية مثل : لا أصحبك ما دمت منطلقا، أي : مدة دوامك منطلقا. أو غير ظرفية مثل (بما نسوا يوم الحساب) أي بنسيانهم ذلك اليوم والله أعلم

الخامس: (لو) وتوصل بالفعل الماضي والمضارع مثل : وددت لو قام زيد أو وددت لو يقوم زيد أي : وددت قيامه.

أما الاسمية: فهي الأسماء التي تعين مسمياتها بواسطة جملة الصلة. وهي مبنية لشبهها الحرف في الافتقار اللازم. فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلي الصلة فأ شبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت [٣] وابن هشام يسميه بالشبه الاستعمالي وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف كأن يفتقر افتقارا متأصلا إلي جملة الصلة. [٤]

---

١) المسألة نسجت على نول الأنباري في الإنصاف.
٢) سورة النجم ٣٩.
٣) ٢- شرح ابن عقيل ١/ ٣٤.
٤) ١- أوضح المسالك ١ / ٣٢

وتنقسم الموصولات الاسمية إلي قسمين :

أحدها (خاص) وهو: الذي (للمفرد المذكر)، التي (للمفردة المؤنثة)، اللذان (للمثني المذكر رفعا)، اللذين (نصبا وجرا)،اللتان (للمثني المؤنث رفعا) واللتين (نصبا وجرا) والألي (للجمع مطلقا) مذكرا ومؤنثا – عاقلا وغير عاقل. والذين (لجماعة الذكور العقلاء) رفعا ونصبا وجرا، خلافا لبني هذيل وعقيل فإنهم يقولون (الذون) رفعا و(الذين) نصبا وجرا و(اللائي – اللاتي – اللواتي) بإثبات الياء وحذفها (لجماعة الإناث العقلاء) رفعا ونصبا وجرا .

الثاني: (مشترك)

ومعنى كونه (مشتركا) أنه يأتي بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا، عاقلا أو غير عاقل. وهو :

(من – ما) و (ذو) عند قبيلة «طيء» و (ذا) الإشارية بشروط و (أل) وأل هذه موضوعنا لذا سيكون الكلام عنها مفصلا.

تكون (أل) موصولة، اسما بمعنى (الذي) وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل والصفات المشبهة وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، وقيل : موصول حرفي، وليس بشيء لأنها لا تؤول بالمصدر. [1]

وأما قول ابن هشام : «والصفات المشبهة ليس بشيء» فهو ناتج عن خلاف طويل في جواز وصل (أل) بالصفة المشبهة.

فالجمهور يرى أن الصفة المشبهة لا تكون صلة (لأل) وأل الداخلة عليها عند هؤلاء معرّفة لا موصولة والسر في ذلك أن الأصل في الصفات للأفعال، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى. وذلك لأن الفعل يدل على الحدث والصفة المشبهة لا تدل عليه، وإنما تدل على اللزوم، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل، واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة (لأل) أن يكون كل واحد منها دالا على الحدث، ولو دل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة (لأل)، بل تكون (أل) الداخلة عليه معرفة. .. وذلك كالمؤمن – الفاسق – الكافر – المنافق . وهذا ما اختاره ابن هشام وارتاح إليه.

١) مغني اللبيب ١ / ٦.

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشبهة صلة (لأل) وذلك لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل، وإن خالفته في المعنى ُ فهي ترفع الضمير (مستترا وبارزا) والظاهر كما يرفعها الفعل [1] ولعل هذا ما اختاره ابن مالك وارتاح إليه، حيث قال:

وصفة صريحة صلة (أل) وكونها بمعرب الأفعال قل

وقال ابن عقيل في شرح البيت :

«ويعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل (الضارب) واسم المفعول (المضروب) والصفة المشبهة (الحسن الوجه) [2].

ويقول السيوطي : وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان:

أحدهما : توصل به نحو (الحسن) به جزم ابن مالك.

الثاني : لا توصل، وبه جزم في (البسيط) وذلك لضعفها وقربها من الأسماء، ورجّحه ابن هشام في المغني، لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل قال : «ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق» [3].

وصلها بالفعل المضارع:

قال السيوطي: وفي وصلها بالفعل المضارع قولان:

أحدهما : توصل به وعليه ابن مالك، لوروده في قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[4]

والشاهد فيه: (الترضى) حيث دخلت «أل» على الفعل المضارع، فدل ذلك على أنها موصولة وليست علامة على اسمية ما تدخل عليه [5] ،ونظير هذا البيت في دخول»أل «الموصولة على الفعل المضارع قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

---

١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ١٥٦.
٢) شرح ابن عقيل للألفية ١ / ١٥٥.
٣) ٣- همع الهوامع ١ / ٢٩٣.
٤) البيت من البسيط : ذكره ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢. ولم يذكره في المغني، وذكره ابن عقيل في شرح الألفية ١ / ١٥٧ وقال محقق المغني : البيت للفرزدق، وليس في ديوانه ١ / ٢٩٤ – الهمع (٢/ ٢٩٤)
٥) همع الهوا مع ١ / ٢٩٣ – ٢٩٤

ويقول أيضا:

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع [1]

والشاهد فيهما : (اليجدع - واليتقصع) حيث دخلت (أل) على الفعل المضارع فدل ذلك على موصوليتها، ومنه قول الآخر :

ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا مشمرا يستديم الحزم ذو رشد [2]

والشاهد فيه «اليروح» حيث دخلت «أل» على الفعل المضارع فدل ذلك على موصوليتها. ومثله:

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلا أن يعيد خليلا [3]

والشاهد فيه (اليرى) حيث دخلت «أل» على الفعل المضارع فدل ذلك على موصوليتها

قال ابن مالك: وتوصل بالفعل المضارع اختيارا [4]، وقال بعد ذكر الأبيات: «وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن القائل الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكن القائل الثاني من أن يقول : إلى ربنا صوت الحمار يجدع، وبالشيخة المتقصع، ولتمكن القائل الثالث: من أن يقول: ما من يروح، ولتمكن القائل الرابع من أن **يقول** : وما من يرى، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار[5].

الثاني: (الكلام للسيوطي) لا توصل بالمضارع، وعليه الجمهور، وقالوا : الأبيات من الضرورات القبيحة [6].

نعم. . . . دخول «أل» على الفعل المضارع محل خلاف عند النحاة، مذهب ابن مالك وجمهور الكوفيين. أنه جائز في الاختيار، وإن كان قليلا وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب على ما بيّناه.

---

١) البيتان من الطويل : في عدة السالك ١ / ٢١ - ومنحة الجليل ١ / ١٥٨ - مغني اللبيب (١/ ٦١) - الإنصاف (١/ ١٥١)

٢) ١- البيت من البسيط: في أوضح المسالك ١ / ٢١ وهمع الهوامع ١ / ١٩٤ ولغة الشعر (٩٣)

٣) البيت من الطويل : ذكره حماسة عبد اللطيف في لغة الشعر (٩٣)

٤) تسهيل الفوائد (٣٤)

٥) لغة الشعر (٩٣ - ٩٤)

٦) همع الهوامع ١ / ١٩٤

مذهب البصريين : أنه لا يجوز في غير الضرورة [١]

وقال الشيخ «عبد القاهر الجرجانيّ» وهو من أقبح ضرورات الشعر.[٢]

وقال ابن هشام : هو خاص بالشعر خلافا للأخفش وابن مالك.[٣]

ويقول **عبد الرحمن أيوب**:

«ويرفض الأخفش اعتبار «أل» اسما موصولا، ويرى أنها حرف تعريف سواء دخلت على مشتق كاسم الفاعل واسم المفعول، أو على غير مشتق [٤] ولم يوثّق كلامه، وهو بذلك يخالف ابن هشام حيث قال : «وهو خاص بالشعر خلافا للأخفش وابن مالك».

ويقول محمد حماسة عبد اللطيف : اتفق النحاة على أن دخول «أل» على الفعل المضارع والجملة الاسمية والظرف خاص بالشعر، ما عدا ابن مالك، والأخفش فيما يتعلق بدخولهما على الفعل المضارع [٥].

ويقول أيضا: «إن الأخفش يجيز دخول (أل) على المضارع في الاختيار، لأن الشاعر ليس مضطرا إلى ذلك فله عن هذا مندوحة .[٦]

مما سبق يتضح أن الأخفش لا يرفض اعتبار «أل» موصولة، ثم يحاول أن ينتقد من يقول بأنها موصولة بقوله :«إن الضمير يعود عليه (أل) ولا يعود على الاسم المشتق المتصل بها».

مثال ذلك: أفلح المتقي ربه، ثم يقول : يرى هؤلاء «أي المجيزون» أن الضمير الهاء في ربه يعود على (أل) لا على المتقي، وسبب ذلك – على ما يبدو لنا – أن «متقي» ينصب «رب» وهي مضافة إلى الضمير، وكما كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والضمير وما يعود عليه كالشيء الواحد أيضا، فإن مقتضى هذا أن يكون «متقي» عاملا فيما هو كالشيء الواحد، وبعبارة أدق : أمر لا يقبله منطق النحاة [٧]

وحتى نستطيع أن نبسط ما بسطه عبد الرحمن في نقد النحاة أقول:

---

١) أوضح المسالك ١ / ٢٢
٢٩ همع الهوامع ١/ ١٩٤
٣) ٣- مغني اللبيب ١ / ٦.
٤) دراسات نقدية في النحو العربي (٩٧ – ٩٨)
٥) لغة الشعر (٢٦.)
٦) المرجع السابق (٢٦١)
٧) دراسات نقدية في النحو العربي (٩٧ – ٩٨)

المثال الذي أتى به «قد أفلح المتقي ربه».

«أل» فيه موصول بمعني الذي في محل رفع فاعل و«متقي» الذي هو بمعنى «يتقي» صلة «أل»، و«ربه» مفعول به لاسم الفاعل، والهاء. في محل جر بالإضافة.

والمعنى : قد افلح الذي يتقي ربه.

وفاعل «يتقي» (ضمير) يعود على الموصول (الذي) وهذا سائغ مستساغ لا يرفضه منطق النحاة.

ألا ترى أن صلة الموصول (أيا ما تكون) لابد أن تشتمل على ضمير يربطها بالموصول (ظاهرا أو مقدرا) وهو المسمى بالعائد، **ثم يعرض** الدكتور حجة من يقول : إنها حرف تعريف فيقول: «يعمل العامل في الاسم الذي بعدها ولا يعمل فيها، ولو كانت اسما لتأثرت بالعامل».

مثال ذلك : مررت بالضارب، وفيه يظهر الجر على «الضارب» لا على «أل» لأنها حرف لا محل له من الإعراب [1]، **ثم يقول** : يعرب الخضري عبارة (المعرب والمبني) في حاشيته على ابن عقيل.

فيقول: «أل» فيها أي في كلمة (المعرب والمبني) اسم موصول، وكلمة «معرب ومبني» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أما الرفع الظاهر عليها فهو مستعار من اسم الموصول الذي هو «أل»، ونحن لا نقبل استعارة الحكم الإعرابي، إذ إنه أمر ثابت للكلمة في موقعها هي لا في موقع سواها [2].

إذا سلّمنا أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فإن الموصول وصلته كذلك.

وإذا سلّمنا أن إعراب المضاف قد يظهر على المضاف إليه، فإن إعراب الموصول قد يظهر على الصلة كذلك. قال تعالى : «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا».[3]

الإعراب :

لو : امتناعية شرطية.

كان : فعل ماضي ناقص ناسخ مبني على الفتح.

١) دراسات في نقد النحو العربي (٩٨)
٢) المرجع السبق ٤٩ / ٥.
٣) الأنبياء من الآية «٢٢»

فيهما : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان.

آلهة : اسم «كان» مؤخر.

إلا الله : إلا : اسم بمعنى «غير» وهي وما بعدها صفة لآلهة. فلم يظهر الإعراب على المضاف «إلا» وإنما ظهر على المضاف إليه «لفظ الجلالة».

وبهذا الاستدلال يتضح صحة ما ذهب إليه الشيخ الخضري – طيب الله ثراه – في حاشيته على ابن عقيل.

وصلها بالجملة الاسمية والظرف :

يقول ابن هشام :

وربما وصلت بظرف أو جملة اسمية وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف فالأول قوله:

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشه ذات سعة [1]

والثاني قوله:

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد [2]

وجعلهما خاصان بالشعر[3].

ويقول السيوطي: ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في الضرورة باتفاق وأنشد صدر البيتين [4].

ويقول ابن عقيل :

وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية والظرف شذوذا وأنشد البيتين [5]، ويقول محمد حماسة عبد اللطيف:

---

١) البيت من الرجز : شرح ابن عقيل (١/ ١٥٢) مغني اللبيب (١/ ٦٠) – الهمع (٢/ ٢٩٤)
٢) البيت من الوافر : شرح ابن عقيل (١ / ١٥٠)
٣) مغني اللبيب ١ / ٦.
٤) همع الهوامع / ١ / ١٩٤
٥) شرح ابن عقيل للألفية ١ / ١٥٨ – ١٥٩

ويرى بعض النحاة أنها اسم موصول قائم برأسه، ودليلهم على ذلك أنها وصلت بالفعل المضارع والظرف، والجملة الاسمية، ومن هؤلاء : الرضي وابن برهان، وابن هشام، وهذا الرأي أقرب إلى الوصف لأنه لا يتكلف معه تقدير [١].

ونلاحظ أن كل الأبيات التي وردت عن العرب والتي دخلت فيها «أل» على الجملة الاسمية والظرف، لم يعرف لها قائل، وهذا ما جعل الكسائي يقول بعد بيت:

وغيرني ما غال قيسا ومالكا وعمرا وجحرا بالمعشقر ألمعا

إن الشاعر يريد «معا» فزاد اللام[٢]، ومن العلماء من يجيب على الشواهد التي دخلت فيها»أل «على الجملة الاسمية والظرف ونحوهما بأن»أل» إنما هي بعض كلمة وأصلها» الذين» فحذف ما عدا «الألف واللام»، وقال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجيب على اللغة العربية فهذا لبيد بن ربيعة يقول: «درس المنا بمتالع فأبان»، أراد : المنازل، فحذف الحرفين لغير ترخيم.

وهذا رؤبة يقول: «أو ألفا مكة من ورق الحمى»

أراد : الحمام فحذف الميم ثم قلب الفتحة كسرة والألف «ياء» [٣]، وهذا ما فتح الباب أمام بعض المحدثين إلى القول بمثل ذلك، فهذا : محمد حماسة عبد اللطيف يقول:

ولعل دخول «أل» على المضارع والظرف والجملة الاسمية كان لهجة بعض القبائل التي لم يسجلها النحاة، أو لعله بقية تاريخية لاستعمال أصابه التطور في الفصحى، بدليل وجود هذه الظاهرة إلى اليوم في العراق، وسوريا، ولبنان، على مستوى الفصحى والعامية، فهذا شاعر لبناني يقول:

خيوط أنا الغزلتها

يعود يا هلا

من المجاهل الوراء قبرص الحبيبة

وعلى مستوى العامية، لعلنا نسمع أحد مطربي سوريا يقول:

اليهوى كحيل ما يدوج الراحة

١) لغة الشعر (١٦١)
٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ١٥٩
٣) السابق ١ / ١٥٩

وفي لهجة العراق : «الليباع لا يرد» و «الكتب التقرأ».

وفي مطلع أغنية عراقية:

حروف اسم حبوبتي اللبيها همت. . . . . والكلام لحماسة

ثم يستشهد بكلام **عبدالرحمن أيوب** في هذا الإطار فيقول:

«من أجل هذا نفترض أنه كان في العربية قديما استعمال واحد، وهو دخول «أل» على الأسماء والأفعال والجار والمجرور والظرف، وأن هذا الاستعمال لم يكن يعني سوى التعريف بمعناه العام [1]، إن محمد حماسة وهو بصدد نفي الضرورة يناقض نفسه، فقد أيد من استعملها من النحويين «موصولة» وخاصة ابن مالك حيث يقول:

ويرى بعض النحاة أنه قسم برأسه وهذا الرأي أقرب إلى الوصف لأنه لا تكلف فيه «ثم يعود ويقول : لعله كان من لهجة بعض القبائل، أو لعله بقية تاريخية لاستعمال أصابه التطور».

وأخيرا يستشهد بكلام عبد الرحمن أيوب «الدكتور» فيقول : «من أجل ذلك نفترض أنه كان في العربية قديما استعمال واحد. . . . إلخ.

وهل يقعّد النحويون للغة بكلمات مثل : لعل، ونفترض أن؟

وهل وجود هذه الظاهرة إلى اليوم في بعض الأقطار العربية يعد دليلا قاطعا؟

وما الفرق بين الفصحى عند شاعر لبنان والعامية عند المطرب السوري؟

أبعد كل ما ذكره النحويون في التفرقة بين «أل» الموصولة و «أل» المعرفة يفترض الدكتور أن هذا الاستعمال لم يكن سوى التعريف بمعناه العام. !!!

وبعد : فإن ما ترتاح له النفس ويطمئن إليه القلب هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين، ولنا فيما جاء عن العرب دليل وحجة، ولا وجه لرفض أو إنكار. . . . .

والله أعلم

١) لغة الشعر (٢٦١ – ٢٦٢)